

## التصور الأوروبي للإرهاب في منطقة جنوب غرب المتوسط

صبرينة حريدي

باحثة دكتوراه بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر 3

### ملخص:

"الإرهاب لا دين له"، بالرغم من أنها أطروحة أكدتها عديد الهجمات الإرهابية التي طالت عدة أنحاء متفرقة من العالم، على غرار أحداث باريس ولندن، والهجمات الأخيرة التي شهدتها كل من بروكسل وفرنسا أما على مستوى الضفة الجنوبية لغرب المتوسط، فيشكل الاعتداء الإرهابي الذي طال تونس، إضافة إلى أحداث عملية تقننورين بالجزائر حدثا بارزا ، يؤكد مرة أخرى على خطورة العمليات الارهابية من جهة وفشل الدول على مجابهة هذا التهديد الأمني بمفردها من جهة أخرى، غير أن المفارقة تكمن في مواصلة الغرب توجيه أصابع الاتهام لدول الجنوب باعتبارها مناطق مغذية للإرهاب والعمليات الإرهابية ، مصنفة إياها في خانة الدول الفاشلة الراحية لكل ما له علاقة بالإرهاب، وهي التي فشلت- بالرغم من الإمكانيات التي تتوافر عليها، بل تعتبر من أكبر القوى النووية في العالم- في توفير الحماية والأمن لمواطنيها. لهذا فنحن نتساءل لماذا يعتبر الغرب كل ما هو قادم من جنوب غرب المتوسط تهديدا وخطرا على أمنه؟

### الكلمات الدالة:

الإرهاب، الأمن، التهديد، المغرب العربي، أوروبا.

---

## Résumé:

"Le terrorisme n'a pas de religion" est une thèse confirmée par de nombreux attentats terroristes dans diverses parties du monde, tels que cela apparaît avec les événements de Paris et de Londres, les récents attentats de Bruxelles et en France, ou bien ceux ayant eu lieu sur la rive sud de la Méditerranée occidentale, comme en Tunisie et Tiguentourine en Algérie. Tous ces faits réaffirment la gravité des opérations terroristes et l'incapacité des États à faire face seuls contre cette menace pour la sécurité. Mais, le paradoxe vient du fait que l'Occident continue de pointer du doigt les pays du Sud en tant que zones alimentant le terrorisme et les opérations terroristes, en les classant comme États défaillants et qui parrainent des actions liées au terrorisme. Or, l'Occident lui-même a échoué dans cette lutte, malgré les potentialités dont ils dispose pour assurer la protection et la sécurité de ses citoyens. Aussi, On se pose, dans cette contribution, la question suivante: pourquoi l'Occident considère tout ce qui vient du sud-ouest de la Méditerranée comme un danger et une menace pour sa sécurité?

## Mots Clefs:

terrorisme, menace sécuritaire, Maghreb et Europe.

## **Summray:**

"Terrorism has no religion," even though it is a thesis confirmed by numerous terrorist attacks in various parts of the world, such as the events in Paris and London, and recent attacks in Brussels and France on the southern bank of the western Mediterranean, Tunisia, in addition to practical events in Algeria, a major event, reaffirms the seriousness of the terrorist operations on the one hand and the failure of States to confront this security threat on its own, But the irony is that the West continues to point the finger at the countries of the South as terrorist zones and terrorist operations, categorizing them as failing states that sponsor terrorism-related issues, which have failed , despite the potentials they have, In the world – to provide protection and security to its citizens. That is why we wonder why the West considers everything that is coming from the south-west of the Mediterranean a danger and a threat to its security?

## **Key Words :**

Terrorism, Security threat, Maghreb and Europe.

## مقدمة:

كشفت الأحداث الأخيرة التي طالت المنطقة العربية عامة والمنطقة المغاربية خاصة والتي أطلق عليها تسمية "الربيع العربي"، عن انفلات أمني ترجمه ارتفاع في مستويات الجريمة المنظمة سواء تعلق الأمر بالاتجار بالأسلحة خاصة بعد الدمار والخراب الذي شهته ليبيا والذي أدى إلى تغييب مفهوم الدولة، أو ازدياد نشاط شبكات تهريب البشر المشجعة على الهجرة غير الشرعية، هذه الأوضاع شكلت أرضية خصبة لبروز الجماعات الإرهابية على غرار تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وتنظيم القاعدة في المغرب العربي"، والتي صالت وجالت بسهولة تامة أمام عجز الدول عن إيقاف نشاطها بالرغم من التدابير الأمنية المشددة، غير أن الواضح أن التدخلات الأجنبية في المنطقة لم تكن بمستوى تطلعات هذه الدول أو على الأقل شعوبها، فهي التي تؤكد في عديد المرات أن منطقة جنوب غرب المتوسط جاذبة للنشاط الإرهابي، متناسية أن الإرهاب لا دين له، بل هي الدول التي فشلت-بالرغم من الإمكانيات التي تتوافر عليها، بل تعتبر من أكبر القوى النووية في العالم- في توفير الحماية والأمن لمواطنيها.

## الإشكالية:

ما هو التصور الأوروبي للإرهاب في المغرب العربي ؟؟

اعتمدت الدراسة على المحاور التالية:

**المحور الأول: الإطار النظري لمفهوم الإرهاب**

**المحور الثاني: التصور الأوروبي للإرهاب في منطقة جنوب غرب المتوسط**

**المحور الثالث: المنظور المغاربي للإرهاب في منطقة جنوب غرب المتوسط**

## المحور الأول: الإطار النظري لمفهوم الإرهاب

### أ- تعريفه:

الإرهاب كمفهوم لم يتم الاتفاق حول تعريف دقيق له بحكم اختلاف الرؤى والتوجهات المبنية على اختلاف المصالح، فلم تعد مسألة الإرهاب تطرح فقط على مستوى السياسة العليا بل أصبحت قضية تشغل الرأي العام والخاص، الإرهاب لغة كلمة مشتقة من الفعل المزيد (أرهب)، ويقال: (أرهب فلاناً) أي: خوَّفه وفزَّعه، وهو المعنى الذي يدل عليه الفعل المضعف (رهب)، أما الفعل المجرد من المادة نفسها وهو (رهب يرهب رهبةً ورهباً) فيعني: خاف، فيقال: (رهب الشيء رهباً ورهبةً أي: خافه، والرهبة: الخوف والفزع

**اصطلاحاً** (الإرهاب) ترجمة حرفية للكلمة الفرنسية (terrorisme) ، التي استحدثت أثناء الثورة الفرنسية، وهي ترجمة حرفية أيضاً للكلمة الإنجليزية (terrorisme) ، ويعتقد أن الترجمة الصحيحة للمصطلح الأجنبي هي كلمة (إرعاب ، وإخافة شديدة) ، وليس إرهاباً.

أما الإرهاب وفق ما جاء به القرآن الكريم فقد ورد ذكره بمعنيين الأول: بمعنى إخافة عدو الله وعدو المؤمنين خلال الجهاد لقوله عز وجل: « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدوا الله وعدوكم » سورة الأنفال الآية 60 ، فهي تعني إرهاب وإخافة العدو في الحروب.

أما المعنى الثاني فقد استعمل لأجل الدعوة إلى مخافة الله والخشية منه ، لقوله تعالى: " قال ألقوا فلما ألقوا سحروا أعين الناس واسترهبوهم وجاءوا بسحر عظيم " الأعراف الآية 116 ، وقال " ولما سكت عن موسى الغضب أخذ الألواح وفي نسختها هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون " الأعراف الآية 154، وقال أيضاً: " يا بني إسرائيل أذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأوفوا بعهدي وإياي فارهبون " البقرة الآية 40.

وفي الموسوعة السياسية نجد أن الإرهاب يعني "استخدام العنف -غير القانوني - أو التهديد به بإشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب من أجل تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة لدى الأفراد وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات أو كوسيلة من وسائل الحصول على المعلومات أو المال وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشئته الجهة الارهابية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عبد الوهاب الكيالي و اخرون، الموسوعة السياسية ط2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1985، ص 153.

وفي تعريف آخر تعبر مفردة الإرهاب عن كل "عمل عنفوي يستهدف ارضاخ الجماعة لآرائه وفرض معادلة مغايرة بمنطق القوة، من خلال تجذير الخوف وزرع القلق في محيطه. ويكون الإرهاب وسيلة يستخدمها الأفراد والجماعات ضد الحكومات، ويمكن أن تستخدمها وترعاها حكومات ضد مجموعات معينة"<sup>1</sup>.

كما نجد أن الإرهاب هو "أي عمل عنف منظم يهدف إلى خلق حالة من اليأس أو الخوف بقصد زعزعة ثقة المواطنين بحكومتهم أو ممثليها، أو بقصد تهديم بنية نظام قائم، أو بقصد تدعيم أو تعزيز سلطة حكومة قائمة"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، <http://rawabetcenter.com/archives/4494>

<sup>2</sup> محمد المجذوب، أحمد سرحاك، الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية، ط2، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص 33.

## ب- الإرهاب وبعض المفاهيم المتداخلة معه:

أولاً، التطرف: ورد الطرف في اللغة، وله عدة معاني تدور حوله . وهو جوانب الشيء ويستعمل في الأجسام والأوقات وغيرهما، يقال الطرف ويراد به العين وجوابها من الجفون وأطباقها، وطرف الشيء وجوانبه، قال تعالى: "أقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل" سورة هود الآية 114 .

المتطرف من الرجال هو الذي لا يثبت على أمر، ورجل طرف وامرأة طرفة إذا كانا لا يثبتان على عهد . والتطرف في الدين يعنى الإغراق الشديد في الأخذ بظواهر النصوص الدينية، على غير علم بمقاصدها، وسؤ الفهم لها . والتطرف اصطلاحاً هو مجاوزة حد الاعتدال وكذلك الغلو والتشدد. فالإرهاب هو نتائج للتطرف والغلو، فقد يحصل جراء الغلو والتشدد والتطرف.

ثانياً، العنف: هو الشدة والمشقة وهو مضاد للرفق، قال ابن الأثير "وكل من في الرفق من الخير ففي العنف الشر مثله.

والعنف هو صورة من صور الضغط التي يمارسها الإرهابيون على المجتمع أو السلطة لغرض توجه أو موقف معين، وقد يكون العنف سياسياً، عسكرياً، فكرياً وهذا العنف من شأنه الإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر.

ثالثاً، التهديد: هو زرع الخوف في النفس، وذلك بالضغط على إرادة الإنسان وتخويله من أن ضرراً سيلحقه أو سيلحق أشخاصاً أو أشياء لها صلة به، وقد يكون التهديد باستخدام القوة أو العنف أو غيرهما، والذي من شأنه الإخلال بالنظام العام وسلامة المجتمع وأمنه .

رابعاً، الترويع : هو أعلى درجات الخوف، فهو يخلق جواً عاماً من الرعب والخطر الدائم لدى المواطنين والذي من شأنه هو الآخر الإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر.

مما سبق يتضح جلياً أن مفهوم الإرهاب متشعب بحيث تتداخل معه عديد المفاهيم ، الأمر الذي صعب ضبطه سياسياً وقانونياً، بل جعل بعض الأطراف تستغل هذا التشابك لتحقيق أغراض ومصالح ما، فمثلاً رأينا أن التطرف هو مجاوزة الشيء والتشدد فيه والذي تندرج ضمنه كل السلوكيات غير المعتدلة ، غير أن هذا المفهوم ألصق بالدين ، بالرغم من أن الحضارة الغربية هي نموذج عن التشدد والغلو في المواقف وهذا من خلال أفكارها العنصرية التي أصبحت سياسات منتهجة ترجمت في تيارات اليمين.

فالإسلام بعيد كل البعد عن هذه المغالطات، فهو دين الوسطية ودين الاعتدال، غير أن الفهم الخاطئ أو التوجيه الخاطئ لأسس ومبادئ الشريعة الإسلامية، جعل من الإسلام والمسلمين مصدرا للتطرف أي مصدرا للإرهاب.

وفيما يلي سنتطرق لأهم الدوافع التي تساهم في انتشار الأعمال العدوانية والعنف والتي تتطور فيما بعد -حسب الظروف المتاحة- إلى أعمال إرهابية.

### ج-أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب:

يرجع المختصين والدارسين لمسألة الإرهاب انتشاره على نطاق واسع لأسباب مختلفة سياسية، اقتصادية، اجتماعية ونفسية، ما يجعل منها ظاهرة مركبة ومعقدة، ولعل الجانب الاقتصادي هو الجانب الأقرب لتفسير سلوك الإرهاب عند الناس والمجتمعات البشرية، فكلما تم إشباع حاجيات الأفراد اقتصاديا كلما اتجه سلوكهم نحو الاعتدال والسكون أما إذا غاب الحاجيات الضرورية وكثرة المشكلات الاقتصادية تؤدي حتما إلى تدمير الحضارة والبناء الاجتماعي، مشبعة اقتصاديا أحدثت التماسك والترابط الاجتماعي وان كانت عكس ذلك ولدت السلوك العدائي والعنف.

فالوطن العربي اليوم يشهد انفتاحا ليبراليا، بينما الميدان السياسي يبقى شبه مغلق، اذ نلاحظ بروز الدور الأمني للدولة العربية بينما دورها الاقتصادي والاجتماعي في تراجع مستمر ما من شأنه خلق: عدم استقرار داخلي وأزمة اقتصادية<sup>4</sup>، من شأنها تصعيد أعمال العنف والاحتجاجات. وعلى العموم، يمكن حصر بعض الأسباب والعوامل الاقتصادية الناشئة عن تنامي ظاهرة الإرهاب على صعيدين داخلي وخارجي<sup>5</sup>

<sup>4</sup>ابتهام الكتبي وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص ص (69-70).

<sup>5</sup>كمال النيص، ظاهرة الارهاب ... المفهوم ... و الأسباب ... و الدوافع، الحوار المتمدن،

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=266268>

## أولا - العوامل الداخلية:

تكمن في بعض المشاكل الرئيسية التي يفرزها المجتمع ومنها:

1- التخلف: الذي مرده عدم الانسجام بين متطلبات المعيشة والسياسات الاقتصادية المعمول بها داخل، مما يخلق طبقة في المجتمع تتدرج لاحقا إلى عدم المساواة بين أبناء الوطن الواحد ، أغنياء وفقراء، متعلمين أميين.....

2- البطالة: إن عجز الدولة عن توفير مناصب شغل ، يجعل الفرد في بطالة ، أي أنه فريسة سهلة لكل الأفكار المتطرفة ، التي تستغل حالته المزرية، خصوصا وأن الشعور بالنقص يولد إحباطا لدى فئة الشباب التي توظف كل الوسائل من أجل الظفر ببعض الأموال حتى وإن كان المشاركة في أعمال العنف والتقتيل

3 - سوء توزيع الثروة: ما يعني توافر الموارد بالقدر الذي يضمن حق كل فرد ، غير أن سوء استغلالها وسوء توزيعها يولد الشعور بالظلم والحرمان والتمهيش

4 - عمليات الفساد والرشوة: التي تطل الإدارات، فالبيروقراطية بمعناها الحقيقي هي وضع الإدارة في خدمة المواطن ، غير أن سلوكيات المحسوبية والفساد ونهب المال العام هي الطابع الرئيسي للإدارات، بل أصبح مؤسسة قائمة بذاتها.

تشكل العوامل السابقة مجتمعة بيئة خصبة في تنامي العنف والأعمال الإرهابية ، فالعالم العربي اليوم في خطابه السياسي يركز على أولوية الإصلاحات الاقتصادية على الإصلاحات السياسية، ما جعل الأنظمة في هذه الدول تستبعد أسس الديمقراطية القائمة على المشاركة السياسية ، احترام حقوق الإنسان والتداول السلمي على السلطة وهذا ضمن ما يعرف بالجودة السياسية.

لا يمكن أن نغفل أن تحقيق تنمية اقتصادية سليمة لا يتوافر في بيئة تتسم بالظلم والاستبداد، إذ ترتبط الديمقراطية وحقوق الإنسان ارتباطا وثيقا بالعدالة الاجتماعية التي تشكل الشق الاقتصادي للديمقراطية لما تتضمنه من عدالة توزيع الثروات وعائدات النمو<sup>6</sup>.

إن الأحداث الأخيرة التي شهدتها المنطقة العربية والتي ترجمت في حراك اجتماعي (تونس، ليبيا، مصر، سوريا، اليمن ..) كان نتيجة العوامل السالفة الذكر مما ينذر بأن هذه الدول تشكل مصدرا لمنابع الأعمال الإرهابية، غير أن العامل الخارجي حسم الموقف من خلال التدخلات الأجنبية التي عقدت

<sup>6</sup> ابتسام الكتبي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 72.

الأمر وأطاحت بأنظمة عربية (ليبيا، العراق، سوريا، اليمن )، لازالت لحد الساعة تتجرع مرارة هذا التدخل.

وفيما يلي أهم العوامل الخارجية المساعدة في تشكيل بؤر الإرهاب والأعمال العدوانية.

#### ثانيا- العوامل الخارجية:

يمكن تلخيص هذه العوامل في الآثار التي فرضتها العولمة بكافة أنواعها، إذ أضحت العالم اليوم قرية بفضل وسائل التكنولوجيات الحديثة والمتطورة ، وأصبحت القوى الكبرى تشارك الدول في عملية صنع القرار من خلال تدخلاتها في شؤون الداخلية لهذه الدول باسم حفظ الأمن والسلم الدوليين.

ويمكن تقسيم العامل الخارجي إلى نوعين :

- عامل طبيعي وُلِدَ الظروف الداخلية السالفة الذكر ويتم استغلاله من قبل أطراف خارجية ، عادة ما تكون القوى الكبرى التي تتسابق وتتنافس على المناطق الإستراتيجية التي تتوافر على الموارد الطاقوية ، ونذكر هنا حالة السودان الذي انتهى بالتقسيم شمال وجنوب.
- عامل مفبرك وُلِدَ سياسات خارجية ، يتم من خلاله زرع أعمال العنف والفوضى في النظام عبر استغلال الظروف الداخلية المتردية (سياسية واقتصادية) واستغلال التنوع العرقي والمذهبي والاثني والذي يميز خاصة المجتمعات العربية والإفريقية بصفة أكبر، ما من شأنه خلق عنف سياسي طائفي بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة<sup>7</sup> بحيث توظيف جماعات إرهابية في المنطقة تستعمل فيما بعد كذريعة للتدخل الأجنبي وبالتالي المساهمة في الإطاحة بالنظام القائم والعمل على تغييره بنظام موالي، نذكر في هذا الصدد الحالة الليبية وان كنا سنتناولها بإسهاب في الفصل اللاحق.

<sup>7</sup> حسنين توفيق ابراهيم، العنف السياسي في الوطن العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 13.

## د- أشكال الإرهاب:

يتخذ الإرهاب أشكالا عديدة وهذا حسب المعيار الذي يتم استعماله فمثلا إذا أخذنا معيار المجال فنجد أنه ينقسم إلى :

**أولا. الإرهاب المحلي :** وهو الإرهاب الذي يمارس داخل نطاق الدولة ولا يتجاوز حدودها ، فمن المتصور ممارسته من جانب الدولة ومن جانب الأفراد والجماعات على السواء ، فقد تمارسه الدولة ضد مواطنيها، أو يمارسه مواطنو الدولة ضد سلطات الحكم فيها -لأهداف معينة كالسعي للسلطة- فهو عنف ينحصر داخل الدولة وليس له ارتباط خارجي ، ولا يوقع ضحايا من الأجانب ولا يضر بمصالح أجنبية وإلا أصبح إرهابا دوليا ، حتى لو تم على إقليم الدولة ، ومن ثم فإن الإرهاب يتطلب المحلية أو الوطنية في جميع عناصره سواء من حيث المنفذين أو مكان التنفيذ أو التخطيط أو الإعداد للعمل، وكذلك الضحايا والأهداف والنتائج المترتبة عليه والاعتماد على الدعم المحلي في التمويل.

**ثانيا. الإرهاب الدولي :** هو الإرهاب الذي تتوافر له الصفة الدولية في احد عناصره ومكوناته ، والتي تضيف عليه الطابع الدولي ، وذلك عندما يكون أحد الأطراف دوليا سواء أشخاصا أو أشياء أو أماكن أو أن يكون الهدف دوليا مثل إساءة العلاقات الدولية . هذا وقد قررت لجنة الخبراء المنبثقة عن الاتحاد الدولي لتوحيد القانون الجنائي إن الإرهاب يكون دوليا في الأحوال التالية :

- في حالة إثارة اضطراب في العلاقات الدولية.
- إن توجه الجريمة ضد دولة غير الدولة التي فيها ابتدأت الجريمة.
- إن يكون الفاعلون لاجئون من الخارج.
- أن يتم التجهيز للجريمة في بلد آخر خلاف الدولة المعنية بارتكاب الجريمة أو أن يحدث الارتكاب للجريمة في غير الدولة المعنية.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن مثل هذا النمط من الإرهاب لا يخضع للاختصاص العقابي للدولة المعنية فحسب بل تحكمه وتحدد العقوبات الرادعة له مبادئ القانون الدولي العام المنبثقة عن المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

## المحور الثاني: التصور الأوروبي للإرهاب في منطقة غرب المتوسط:

بالرغم من كون الإرهاب ظاهرة دولية، إلا أنه كمفهوم يبقى يتأرجح بين تصورات ضفتي منطقة

غرب المتوسط وهذا في ظل السعي لإيجاد تصور مشترك له.

حاول الاتحاد الأوروبي منذ اتفاقية ماستريخت 1992 Traité de Maastricht ، انتهاج سياسة

أمنية مستقلة عن الأطر الأمنية التقليدية، التي ميزت مرحلة الحرب الباردة، خاصة حلف شمال الأطلسي، وفي إطار هذا المسار خرج الأوروبيون بتعريفهم الخاص للأمن ومصادر الخطر، فإلى جانب التهديدات التقليدية، المرتبطة بأسلحة الدمار الشامل، وانتشار النزاعات في الشرق الأوسط وإفريقيا، برزت تهديدات جديدة في إطار الأمن الشامل الذي لا يعترف بالحدود الإقليمية للدولة، فالإرهاب الدولي اليوم خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، دفع بأوروبا لإعادة التفكير في موضوع السياسة الدفاعية المشتركة الذي لا يزال هاجسا لحد الساعة.

لا يخفى على أحد أن أوروبا تعتبر دول المغرب العربي منطقة حاجزة أو عازلة Buffer Zone والتي تعرف على أنها "دولة صغيرة تقام أو يحافظ على وجودها بين دولتين أكبر تكون بمثابة حاجز أو عازل يمنع الصدام المباشر بينهما. ومن خصائص الدولة العازلة اتصافها بالضعف وعدم القدرة على زعزعة أمن الدول المجاورة وتنشأ عادة بموجب معاهدات أو اتفاقيات دولية على إثر صراعات وصدّامات وحروب"<sup>8</sup>.

إن التحول في مصادر التهديد من شرق أوروبا الذي مثله الاتحاد السوفيتي سابقا إلى تهديد قادم من جنوب المتوسط جعل من المنطقة المغربية منطقة حاجزة ومانعة، وقد عرف روفين كريستوف جون (Jean-Christophe Rufin) في كتابه "الإمبراطورية والبرابرة الجدد" إقامة المناطق الحاجزة، على أنها تشكيل ودعم مجموعة من الدول الحاجزة، من أجل التحكم في التأثيرات القادمة من الجنوب، وتقليص قدراتها، وذلك مقابل الاستفادة من المزايا التي تمنحها دول الشمال"<sup>9</sup>.

ولهذا فقد كيفت أوروبا إستراتيجيتها الأمنية مع توسيع باب العضوية في الاتحاد الأوروبي الأمر الذي جعلها قريبة من مناطق التوتر والتي من شأنها أن تشكل خطرا يهدد أمنها القومي، إذ حددت

<sup>8</sup> عبد الوهاب الكيالي. موسوعة السياسة ، ج 2 . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1988 ص 717.

<sup>9</sup> Jean-Sylvestre Mongrenier . Dictionnaire géopolitique de la défense européenne ,Paris : édition

Unicomm , 2005 , p 130.

الإستراتيجية الأوروبية للأمن European Strategy Security سنة 2003 ، أن أهم التحديات التي تواجه الأمن الأوروبي، هي: الإرهاب Terrorism ، انتشار أسلحة الدمار الشامل Proliferation of weapons of mass destruction الدول الفاشلة failure State ، النزاعات الإقليمية Regional conflicts ، الجريمة المنظمة Organized crime<sup>10</sup>.

إن التهديدات الجديدة حسب هذه الوثيقة تعكس التحول في الاهتمامات الأمنية الأوروبية ، التي ركزت -حتى الحرب الباردة- على الخطر الشيوعي كمصدر للتهديد ، حيث أنها تبنت المقاربة الأمنية التي تعتمد على العمل العسكري أي الأمن في مفهومه الصلب، وهذا ما ذكره خافيير سولانا (Javier Solana) ممثل الاتحاد الأوروبي سابقا لدى طرحه لهذه الوثيقة عام 2003 "إن مفهومنا للدفاع الذاتي حتى الحرب الباردة وأثنائها يركز على تهديد الغزو".

فعمليات التوسيع المستمر للاتحاد بضم أعضاء جدد، وما يصاحبه من نقاشات ومفاوضات حول قبول أو رفض العضوية يدخل الاتحاد الأوروبي في مواجهة داخلية تهدد وجوده.

لهذا فإن سياسة الجوار الأوروبي، تهدف إلى دعم التعاون الإقليمي، فيما بين دول الجوار من جهة، وبين الاتحاد ودول الجوار من جهة ثانية. ويظهر تركيز الاتحاد على إقامة التعاون الإقليمي، وتحت الإقليمي régionale Sous ، فيما بين الدول المتاخمة له.

يعتبر الملاحظون أن الحوار المتوسطي الذي انطلق بعد إعلان برشلونة سنة 1995 ، من أكبر الخطوات التي انتهجتها أوروبا صوب دول المغرب العربي للتعاون في شتى المجالات من أجل استقرار المنطقة، فقد انضمت الجزائر إلى هذا المسار سنة 2002 ، المغرب سنة 2003 ، موريتانيا سنة 2003، ليبيا سنة 2003 ، وأخيرا تونس سنة 2003.

هذا وقد سطر الاتحاد الأوروبي عدة برامج لتحقيق هذه الشراكة بدء بالإعلان سنة 1996 عن برنامج ميدا MEDA لتمويل عمليات إصلاح أجهزة الدولة، كما أبرمت اتفاقيات في المجال الاقتصادي لفتح مناطق للتجارة الحرة، وقدمت مساعدات مالية في شكل قروض.

<sup>10</sup> EEAS Strategic Planning, **European Security Strategy – A Secure Europe in a Better World**,

<https://europa.eu/globalstrategy/fr/node/13>

أما في ميدان مكافحة الإرهاب وتنفيذا للإستراتيجية الأوروبية لمكافحة الإرهاب لسنة 2005<sup>11</sup>، فقد فتحت مجالات عديدة للتعاون بين الضفتين من خلال تبادل الزيارات، تقديم المعدات وتكوين أفراد، والمشاركة الميدانية في المناورات والعمليات المشتركة.

كما وضعت دول الاتحاد برنامج يمتد بين 2013-2014 لفائدة ثلاثة دول من الساحل (مالي، النيجر وموريتانيا) ورصدت له قيمة 600 مليون أورو، ويتضمن رفع قدرات أجهزة الأمن للدول عن طريق التدريب والتكوين والمشاركة في العمليات العسكرية المشتركة.

يرى الكثير من الملاحظين أن المساعدات التي تقدمها أوروبا في مجال مكافحة الإرهاب تبقى ناقصة بالنظر إلى الاحتياجات المطلوبة والتهديدات المطروحة، هذا وقد دعا منسق الاتحاد الأوروبي **جيل دي كيرشوف (Kerchoue de Gilles)**، في إحدى تدخلاته بمطالبة الدول الأوروبية بمضاعفة المساعدات المالية للنهوض بعملية مكافحة الإرهاب، ما من شأنه تعزيز التعاون بين الضفتين للقضاء مصادر الإرهاب بهذه المنطقة.

إن الضربات الإرهابية التي طالت القارة الأوروبية والتي تمثلت في هجمات لندن وباريس والهجمات الإرهابية التي ضربت بروكسل في 2015<sup>12</sup>، وحادثة شارلي ايبندو في فرنسا، أكدت مرة أخرى عجز الدول الأوروبية في استتباب الأمن في منطقتها، بالرغم من أن الرئيس الفرنسي **ماكرون (Emmanuel Macron)** دعا الأوروبيين إلى تجنب الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية في ضمان أمن أوروبا الذي يعتبر من مسؤولياتها<sup>13</sup>.

غير أنه لا يمكن إغفال دور منظمة حلف الشمال الأطلسي في رسم السياسة الأمنية الأوروبية باعتبارها الحامي التقليدي لأوروبا فقد تم وضع برنامج للتعاون بين المنظمة ودول أوروبية، يندرج في إطار برنامج الشراكة من أجل السلام، يهدف إلى توفير مناخ من الاستقرار وتقليص حجم التهديدات وبعث علاقات تعاون تسودها الثقة بين الطرفين<sup>14</sup>.

<sup>11</sup>الاتحاد الأوروبي وجها لوجه مع الإرهاب، <https://middle-east-online.com>

<sup>12</sup>بوشية علي، بوبرطخ نسيم، بوكبشة محمد، الإرهاب الظاهرة العابرة للحدود، مجلة الجيش، الجزائر: المركز الوطني للمنشورات العسكرية، ع2016، 636، ص 40.

<sup>13</sup>ماكرون يدعو الأوروبيين إلى تجنب الاعتماد على الأمريكيين أمنيا، وكالات، جريدة الأيام السياسية، الجزائر، ع 3750، 2017، ص 6.

<sup>14</sup>دون اسم، صيغ جديدة لتحقيق الاستقرار والامن، مجلة الجيش، الجزائر: المركز الوطني للمنشورات العسكرية، ع2017، 642، ص 45.

بهدف تجفيف مصادر الإرهاب، إذ أنه وحسب جريدة نيويورك تايمز بين سنتي 2014 و2016، تحصل تنظيم داعش<sup>15</sup> على أكثر من 2,6 مليار دولار حسب تقديرات المركز الأوروبي لتحليل الإرهاب، وهي من عائدات البترول الذي تم السيطرة على حقوله من قبل الجماعات الارهابية (ليبيا مثلاً)، الاتجار بالمخدرات والأسلحة، الاتجار بالبشر، في ظل هذه الأخطار سجل الإنفاق العسكري الأوروبي ارتفاعاً محسوساً ، فقد قدرت ميزانية دفاع فرنسا بـ 35 مليار دولار سنة 2015 أما ألمانيا فقد رفعت نفقات الدفاع سنة 2017 إلى 37 مليار دولار مقارنة بسنة 2016 أين كانت 34.4 مليار دولار، وقد تم توقع زيادة الإنفاق الإيطالي بـ 23.4 مليار دولار سنة 2017 أي ارتفاع بنسبة 0.7 مقارنة بسنة 2016<sup>16</sup>.

يلاحظ من هذه الأرقام أن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دفع بفرنسا وألمانيا إلى تحمل مسؤولية الأمن في أوروبا، بحيث قدر الإنفاق العسكري لبريطانيا لوحدها حوالي 45 مليار دولار بين 2015 و2017.

حسب سولانا تتكون السياسة الأمنية الأوروبية من مزيج بين الوسائل العسكرية وغير العسكرية، فالترسانة التي يملكها الاتحاد الأوروبي والمتمثلة في الحوار السياسي والعلاقات المالية والتعاون غير كافية، بل يجب عدم إغفال دور الأداة العسكرية في خلق الاستقرار.<sup>17</sup>

غير أن الواقع يثبت غير ذلك، بل إن أوروبا تركز على الأدوات الأمنية العسكرية في مواجهة كل التهديدات الأمنية القادمة من الجنوب ، وكانت الانطلاقة باستحداث قوتي التدخل السريع "الاروفور"<sup>18</sup> و"الاورمافور"<sup>19</sup> سنة 1995، تزامناً مع مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية ، ما يؤكد النوايا الأوروبية المبيتة في توظيف الأداة العسكرية أولاً.

<sup>15</sup>تنظيم داعش هو تنظيم إرهابي موطن في سورية والعراق في الوقت الراهن ويسعى إلى نشر نظام رعيه إلى ما وراء المشرق العربي (إلى ليبيا ومصر وأفغانستان وغيرها). انبثق هذا التنظيم من الفرع العراقي لتنظيم القاعدة، وازدهر في العراق اعتباراً من عام 2006، ثم في سورية بفعل حالة الفوضى الناجمة عن القمع الذي لم ينفك النظام السوري يمارسه منذ عام 2011.

<sup>16</sup>محمد بوكبشة، ميزانيات الدفاع: تطور محسوس نتيجة التهديدات الأمنية ، مجلة الجيش، الجزائر: المركز الوطني للمنشورات العسكرية، ع642، 2017، ص 49.

<sup>17</sup>التعاون المغربي الأوروبي في المجال الأمني من موقع [www.startimes.com/?t=27804183](http://www.startimes.com/?t=27804183)

<sup>18</sup>وحدة عسكرية، بحرية ، برية، متعددة الجنسيات، مقرها بايطاليا.

<sup>19</sup>وحدة عسكرية جوية بحرية، مقرها بفلورنس الإيطالية.

- كما أقرت دول الاتحاد الأوروبي، في 2015، خطة أمنية لمحاربة الإرهاب، تضمنت عدة تدابير لم يفصح عنها كلها، لكنها تخص بالأساس العناصر الآتية<sup>20</sup>:
- تدعيم التعاون الاستخباراتي بين الدول الأوروبية.
  - تبادل المعلومات مع دول الشرق الأوسط حول المقاتلين الأجانب.
  - تدعيم مراقبة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي.
  - تعديل بعض قواعد شنجن، حتى تتسنى المراقبة المنهجية لكل المسافرين القادمين أو المغادرين لتراب دول الاتحاد الأوروبي المنخرطة في نظام شنجن (22 من أصل 28 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، تضاف إليها أربع دول مشاركة غير أعضاء في الاتحاد، هي آيسلندا، والنرويج، وسويسرا، وليختنشتاين).
  - التفتيش العشوائي في الأراضي الأوروبية، التصدي للمخاطر الناجمة عن عودة المقاتلين الأوروبيين من مسارح "الجهاد" في الخارج، مراقبة هؤلاء ورصد تحركاتهم باستمرار.
  - منح صلاحيات جديدة لأجهزة الأمن لمراقبة المشتبه بهم، والقيام بإجراءات استباقية ضد أشخاص يحتمل أن يقوموا بأعمال إرهابية.
  - تشديد الخناق على الشبكات "الجهادية" بمنح المزيد من الوسائل القانونية والمالية لأجهزة الشرطة والمخابرات.
  - إنشاء سجل أوروبي لبيانات المسافرين جوا لتعقب تنقلات المشتبه بهم، ولتتقي حركة "الجهاديين" أو المشتبه بهم، ومراقبة مجمل حركة الخروج والدخول (والعبور) إلى التراب الأوروبي جوا.
- وبعد هذا الإجراء تداركا أيضا للفراغ الموجود في نظام شنغن الأوروبي، وتشديد الرقابة على الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي لمحاربة الفكر "الجهادي"، وشبكات التجنيد عبر الإنترنت، لاسيما وسائل الاتصال المجاني، وشبكات التواصل الاجتماعي لتحديد وغلق المواقع "الجهادية" (تكليف الشرطة الجنائية الأوروبية -يوروبول- بهذه المهمة)، بالتعاون مع كبريات شركات الإنترنت. وتعمل الدول الأوروبية على إقناع شركات الإنترنت الأمريكية العملاقة للتعاون معها للتصدي للشبكات والمضامين

<sup>20</sup>عبد النور بن عنتر، أربا بين الإرهاب المحلي والإرهاب العابر للأوطان، مجلة السياسة الدولية، مقال تم تحميله من الموقع

"الجهادية" في الإنترنت، ومواجهة الدعاية الإعلامية للتنظيمات "الجهادية" بدعاية رسمية لتجنب تجنيد شباب أوروبيين، وتجفيف مصادر تمويل الإرهاب.

أما التصور المغربي للإرهاب فهو بعيد عن السياسات الأوروبية، إذ أنه يحاول أن يبحث في أسباب هذه الظاهرة ، من خلال تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في دوله، باعتبار أن حالة اللاأمن ولا استقرار نابعة من الأوضاع الداخلية السيئة التي تعيشها شعوب المنطقة باعتبارها عوامل محفزة على الأعمال الإرهابية والإجرامية.

### المحور الثالث: التصور المغربي للإرهاب:

لم تسلم المنطقة المغربية من الأعمال الإرهابية التي كانت مسبقة بعنف سياسي في مرحلة حاولت فيها دول المغرب العربي إحداث إصلاحات سياسية وانفتاح على الديمقراطية، وهذا ما حدث في الجزائر سنة 1990 أين تم إلغاء نتائج الدورة الأولى من الانتخابات التشريعية، التي كشفت عن تقدم ملحوظ لصالح "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، الأمر الذي أدخل البلاد في أزمة سياسية تفرع عنها عمل مسلح أتى على الأخضر واليابس<sup>21</sup>.

تعود مسألة الإرهاب في المغرب العربي إلى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي" وهو تنظيم سلفي مسلح انبثق عن الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية التي غيرت اسمها وأعلنت ولاءها لتنظيم القاعدة. يتزعم هذا التنظيم عبد المالك درودكال الملقب بـ"أبي مصعب عبد الدود" في 25 جانفي 2007 بعد أن غير اسمه من الجماعة السلفية للدعوة والقتال، إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي<sup>22</sup>.

يزعم تنظيم القاعدة أنه يسعى لتحرير المغرب الإسلامي من الوجود الغربي الفرنسي والأمريكي تحديداً - والموالين له من الأنظمة «المرتدة»، وحماية المنطقة من الأطماع الخارجية، وإقامة دولة كبرى تحكم بالشريعة الإسلامية.

غير أن الملاحظ هو استهداف العمليات الإرهابية الأبرياء من الشعب، فلماذا لا نسمع عن هذا التنظيم أنه اتجه نحو منطقة الشرق الأوسط التي تتوفر على عديد القواعد العسكرية الأجنبية؟، لماذا لا يعمل هذا التنظيم على تحرير الأراضي الفلسطينية؟؟، لماذا لا يعمل هذا التنظيم على محاربة الاضطهاد الممارس في حق شعب الروهنغا المسلم في دولة نيمار؟؟.

لنتوالى بعدها الأعمال الإرهابية التي طالت المنطقة المغربية بدايتها كانت بالجزائر التي عاشت فترة قاسية وأزمة داخلية لازالت آثارها قائمة لحد الساعة بالرغم من قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية الذي أعاد الأمن للمنطقة، وفي المغرب، قام بعض الشباب سنة 2003 بتفجير أنفسهم وتعد عمليات التفجير أعنف الأعمال الإرهابية التي تدل على أن الموت هو خيار سهل في الفكر الإرهابي،

<sup>21</sup>صلاح الدين الجورشي، الإرهاب في المغرب العربي: التركيز على الظاهر وإهمال للجذور، [www.swissinfo.ch/ara/5838278](http://www.swissinfo.ch/ara/5838278).

<sup>22</sup>تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/11/9>

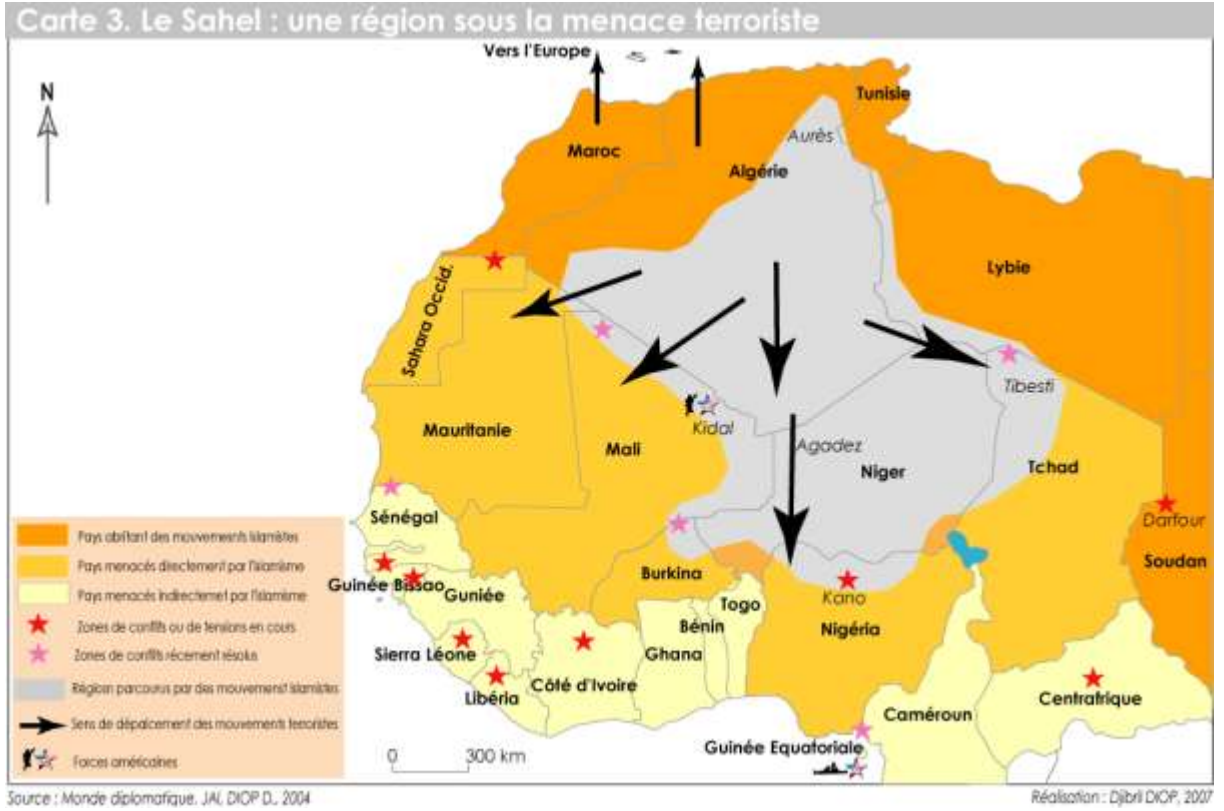
أما في تونس فقد ضرب الإرهاب منشآت سياحية عام 2015، أسفرت عن مقتل عشرات السياح الأجانب.

يمكن القول أن الحراك الاجتماعي في المنطقة المغربية خاصة والمنطقة العربية عامة ، كشف عن تعرّض أمني خطير ، بحيث سهل سقوط نظام القذافي في ليبيا عمليات الاختراق الأمني ، إذ تمكنت الجماعات الإرهابية -بقيادة الجماعة السلفية للجهاد الليبي والتي انخرطت فيما بعد فيما يعرف بتنظيم داعش<sup>23</sup>- من الاستحواذ على الأسلحة الثقيلة والخفيفة، والتي انعكست سلباً على الدول المجاورة بحيث شهدت الجزائر عام 2013 هجوماً على منشأة غاز في منطقة عين أميناس، جنوب شرقي البلاد انطلاقاً من ليبيا، واحتجز عشرات الرهائن.

غير أن تدخل الجيش في هذه العملية أثبت خبرة كبيرة للجزائر في التعامل مع الجماعات الإرهابية والتي تتدرج في إطار سياستها القائمة على عدم التفاوض مع الإرهاب أو حتى تقديم فدية لهم.

<sup>25</sup> مقالات -رأى/ الإرهاب- في-دول-المغرب-العربي <http://www.siyassa.org.eg/News/5421>

## خريطة رقم 1 توضح مناطق تواجد التهديد الإرهابي في المنطقة المغاربية و الساحل



**Source :** Djibril DIOP, L'Afrique dans le Nouveaux Dispositif Sécuritaire des Etats-Unis de la lutte contre le terrorisme à l'exploitation des opportunités commerciales les nouveaux paradigmes de l'interventionnisme américain ,in (www.cerium.ca/IMGpdf/Afrique\_USA.pdf.pdf). p 14

توضح الخريطة تمركز الجماعات الإرهابية في منطقة المغرب العربي ومنطقة الساحل خصوصا بعد تحالف تنظيم القاعدة في المغرب العربي مع جماعات إرهابية أخرى على غرار الجماعة الليبية السلمية للقتال، كذا الجماعة السلفية للدعوة و القتال في الجزائر، التي أعلنت انضمامها للقاعدة، وغيرت اسمها لتصبح تنظيم القاعدة في بلد المغرب الإسلامي.

وقد سعت الدول المغاربية إلى التصدي للإرهاب من خلال تشريع بعض القوانين التي تجرم هذه الظاهرة ونذكر فيما يلي<sup>24</sup>:

<sup>24</sup>باخوية دريس، جرائم الارهاب في دول المغرب العربي، دفاثر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، ع 2014، 11

<http://platform.almanhal.com/Reader/Article/61183>

## الإرهاب في التشريعات المغربية:

تعتبر فترة الثمانينات والمرحلة الممتدة من سنة 2011 إلى غاية اليوم من أكثر المراحل التي عرفت فيها الدول المغربية ظروفًا أمنية صعبة تمثلت خاصة في العمليات الإرهابية التي كان بطلها أصوليين، ورغم الإجراءات الردعية والوقائية إلا أن ذلك لم يكن مجدياً في صد الهجمات الإرهابية في المنطقة خصوصاً منذ الإعلان عن ميلاد القاعدة في بلاد المغرب العربي الإسلامي سنة 2007 والإطاحة بنظام زين العابدين بن علي في تونس ونظام معمر القذافي في ليبيا.

**القانون الجزائري:** يعتبر التشريع الجزائري الخاص بمكافحة الإرهاب من أكثر التشريعات تطوراً في منطقة المغرب العربي، نظراً للظروف الأمنية الصعبة التي مرت بها، فمنذ سنة 1992، سنة صدور أول تشريع 03.92 بتاريخ 30.09.1992 إلى غاية الأمر 01.06 الصادر في 27.02.2006، صدر أكثر من 17 نص قانوني<sup>25</sup>.

**القانون المغربي:** قانون العقوبات المملكة المغربية كان يسوده فراغاً تشريعياً لتأطير ومعالجة الجريمة الإرهابية سواء من الناحية الموضوعية أو الإجراءات المسطرة، لكن تسابق الأحداث وتوسع النشاط الإرهابي الذي وصل مده إلى المجتمع المغربي، أين تعرضت المغرب إلى العديد من الأعمال الإرهابية، دفع بالسلطات النظامية إلى إصدار قانون 03-2003 الصادر في 28.05.2003 المتعلق بمكافحة الإرهاب لمواجهة هذه الأفعال اتقاء لآثارها المدمرة<sup>26</sup>.

**القانون الموريتاني<sup>27</sup>:** صدر أول قانون لمكافحة الإرهاب تحت رقم 2005.047 بتاريخ معالجة المعلومات المالية وقمع تحركات الأموال المخصصة لتمويل الإرهاب 26.07.2005. ثم أدخل عليه تعديل بالقانون رقم 035/2010 الصادر بتاريخ 2010/07/21، الجديد في النص المعدل يحمل تشديد للعقوبات وإعطاء أكثر صلاحيات لرجال الأمن في التعامل مع الظاهرة الإرهابية.

**القانون التونسي:** في بداية الأمر تم تعديل قانون العقوبات لسنة 1993 وأضيفت المادة 52 مكرر حيث وصفت الأعمال التي من شأنها أن تمثل جريمة إرهابية، لكن بعد أحداث 2002 (الهجوم على

<sup>25</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، ع 8، فيفري 2015، ص 4.

<sup>26</sup> ظهير شريف رقم 140-03-1 صادر في 26 من ربيع الأول 1424 (28 ماي 2003) بتنفيذ القانون رقم 03-03 المتعلق بمكافحة

الإرهاب، من موقع وزارة العدل المغربية، <http://adala.justice.gov.ma>

<http://upr.mr/category/> <sup>27</sup> قانون-مكافحة-الإرهاب

كنيسة في مدينة جربة)، ارتأى المشرع التونسي في إطار السياسة الردعية لمكافحة الإرهاب إلى إصدار قانون مكافحة الإرهاب لسنة 2003<sup>28</sup>، أين اتخذ إجراءات استثنائية صارمة لقمع الجرائم الإرهابية ثم أدخل عليه تعديل في 2009/08/12.

**القانون الليبي**<sup>29</sup>: حتى وإن لم يصدر قانون خاص لمكافحة الإرهاب، فإن المشرع الليبي استعمل أسلوب الرقابة على كل الأنشطة التي من شأنها المساس بالأمن العام ورغم المواجهات التي كانت تسجلها الساحة بين المتطرفين من الإسلاميين وأجهزة الأمن، إلا أن الوضع كان دائما تحت السيطرة .

مما سبق يتضح جليا، جهود الدول المغاربية في مكافحة الإرهاب سواء من خلال إحداث بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي حتما لا تحدث في فراغ ولا تنطلق لمجرد الرغبة في التغيير، إذ لابد من توافر بيئة مناسبة أو ظروف موضوعية تدفع باتجاه الإصلاح، وذلك لتجنب الآثار السلبية المترتبة على بقاء الوضع على ما هو عليه.

فالإصلاح عادة ما يتم في ظروف الأزمة The Context of Crisis فنقطة الانطلاق هي الأزمة التي تمثل خطراً أو تحدياً للنظام القائم، وبالتالي لابد من التصدي لها عن طريق اتخاذ قرارات حاسمة وإجراء إصلاحات جذرية، وقد تكون الأزمة خارجية تهدد أمن واستقرار كيان الدول، فالخوف من انتقال الحراك الاجتماعي في كل من تونس وليبيا، دفع كل من المغرب والجزائر إلى إحداث بعض الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، كسياسة تقديم القروض للشباب التي تندرج في إطار توفير مناصب الشغل المطبقة بالجزائر وقد تكون الأزمة ناتجة عن عوامل داخلية مثل تردي الأوضاع الاقتصادية أو عدم الاستقرار السياسي أو فقدان الشرعية في نظام الحكم، أو هذه العوامل مجتمعة بحيث يكون الإصلاح هو الاستجابة العقلانية لمواجهة هذه الظروف الصعبة.

<sup>28</sup> قانون سنة 2003 مؤرخ في 10 ديسمبر 2003 يتعلق بدعم المجهود الدولي لمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال، عدد 75 من الموقع

<https://legislation-securite.tn/ar/node/40950>

النصوص القانونية المتعلقة بالقضايا الأمنية في ليبيا. security-legislation.ly/ar/node/34879<sup>29</sup>

## 3. التصور الأوروبي للإرهاب في المنطقة:

إن إدراج قضية الإرهاب في عديد السياسات الأوروبية الموجهة لمنطقة المغرب العربي؛ مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية والسياسة الأوروبية للجوار ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط، ومنتدى 5+5 حيث تنظر العديد من الدول الأوروبية إلى الضفة الجنوبية للمتوسط، على أنها المصدر الأساسي للاستقرار Instability والأمن Insecurity من خلال المصادر الجديدة للتهديد الذي لم يعد نابعا من التهديدات التقليدية ( مرحلة الحرب الباردة )، فحتى حالات الاستقرار التي تميز البيئة الداخلية لدول الجنوب تعتبر مصدر محتملا لتهديد أمن منطقة أوروبا.

غير أن الاعتقادات الخاطئة لدى الغرب في كون أن الإسلام يعتبر سببا في انتشار ظاهرة الإرهاب، عقدت من إمكانية التوصل لحلول علاجية لأعمال العنف ، إذ أنه ولدى زيارتي لدولة الصين وبالرغم من وجود أقلية مسلمة بها والتي لا تمثل سوى أقل من 1% من مجموع السكان المقدر بحوالي 1 مليار ونصف، غير أن 99% المتبقية تعتبرها تهديدا إرهابيا ، وهذا هو نفس الاعتقاد لدى الدول الأوروبية الذي يتجلى في السياسات العنصرية المنتهجة ضد الجالية المسلمة، خصوصا بعد الهجوم الذي استهدف صحيفة شارلي ابيدو في فرنسا لعام 2015<sup>30</sup>، بعد الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للرسول عليه الصلاة والسلام.

ف نجد أن اتحاد المغرب العربي حاضر في اجتماعات منتدى 5+5 بصفة ملاحظ أما الاتحاد الأوروبي فهو الراعي لها، إذ حاول الإتحاد الأوروبي من خلال 5+5 تعميم مقاربتة الأمنية في المنطقة التي تدخل في إطار الأمن الشامل والذي يصب في إطار سرعة تنقل الأخطار التي تخيم على المنطقة أيا كان مصدرها أو حجم خطورتها إلى المناطق المجاورة بنفس الدرجة وبنفس الحدة، وما تطرحه من إمكانات تصدير العنف والتطرف من بلدان الساحل الجنوبي المتوسط إلى ساحله الشمالي، والامتداد في أعماق القارة الأوروبية، فبسبب الربط بين ظاهرتي الهجرة السرية والتطرف الديني والسياسي تحولت الدول الأوروبية من مجرد قاعدة خلفية للجماعات الإرهابية إلى أهداف لنشاطاتها.

30 هل تحولت-شارلي-ابيدو-الى-نعمة-على-الاسلام / [www.ennaharonline.com](http://www.ennaharonline.com)

إن الهجمات الأخيرة التي استهدفت دول أوروبية على غرار فرنسا وبلجيكا وبرشلونة جاءت في سياق اجتماعي-سياسي مشحون فرض إعادة ترتيب التعاون الأمني داخل جغرافيات المتوسط<sup>31</sup>، غير أن هذا التعاون تعترضه مشكلة دور الإسلام وعلاقته بالإرهاب، في الوقت الذي أصبحنا نتحدث فيه عن مسألة العلاقة مع الآخر الديني المسلم الذي يعتبره البعض في أوروبا جزءا من النسيج الاجتماعي الداخلي، فيما يراه الآخر دخيلا علي المجتمعات الأوروبية وخطرا (الاسلاموفوبيا) على أمنه المجتمعي والهوياتي<sup>32</sup>.

وقد اتضح هذا التعارض بقوة في ألمانيا التي شهدت مظاهرات مناوئة للإسلام والمسلمين، ومظاهرات مضادة لها تدافع عن التسامح. لكن النقاش يبدو أكثر احتداما في فرنسا التي تعيش فيها أغلبية مسلمي أوروبا.

غير أن الإرهاب في أوروبا اليوم لم يعد إرهابا خارجيا بل تعتبر أوروبا منطقة مصدرة للإرهاب فقد كشفت تقارير دولية أن المنخرطين في صفوف داعش من جنسيات أوروبية وبنسب عالية مقارنة بعدد سكانها، إذ ذكرت مجلة ايكونوميست أن ما يقارب 700 مقاتل فرنسي و 400 مقاتل بريطاني التحق بصفوف التنظيم خلال سنة 2015<sup>33</sup>.

بالرغم من رفض أي اختزال لمحاربة الإرهاب في صراع بين الإسلام والغرب، ومطالبة ممثلي المسلمين بالتدبير بالإرهاب وإدانتها، والعمل على توعية المسلمين في أوروبا ضد مخاطر الإرهاب، والتعاون مع الدول العربية الإسلامية، ليس فقط في مجال الاستخبارات وتقاسم المعلومات، بل وأيضا في مجال الدعاية بتعبئة الإسلام الرسمي للرد على دعاية التنظيمات "الجهادية"، غير أن الجهود الأوروبية في مكافحة هذه الظاهرة تتدرج ضمن ما يعرف بالحرب الشاملة على الإرهاب التي برزت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي دفعت بالدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة النظر في ما يحدث في العالم ، إذ أعلن الرئيس الأمريكي السابق جورج وركر بوش في يوم 21 سبتمبر

<sup>31</sup> محمد بن امحمد العلوي، هجوم برشلونة يفرض ترتيب التعاون الأمني داخل جغرافيات المتوسط، مجلة السياسة الدولية، مقال تم تحميله من الموقع: <http://www.siyassa.org.eg/News/15214/>

<sup>32</sup> عبد النور بن عنتر، أوروبا بين الإرهاب المحلي والعابر للأوطان مجلة السياسة الدولية ، مقال تم تحميله من الموقع <http://www.siyassa.org.eg/News/5215.aspx>

<sup>33</sup> إحصائية- حديثة- بأكثر- الجنسيات- العربية- والأوروبية- المنظمة- ل- <http://www.mbc.net/ar/programs/mbc-news/articles/>

2001، أن الحرب الشاملة على الإرهاب سوف تطول<sup>34</sup>، بحيث مثلت هذه الأحداث نقطة تحول في السياسة الخارجية الأمريكية، إذ عملت إدارة بوش الابن على استغلال هذه الأحداث وتوظيفها لتعزيز الهيمنة الأمريكية على العالم وإعادة صياغة النظام العالمي وفق أسس ومبادئ جديدة في العلاقات الدولية تخدم المصالح الأمريكية بالدرجة الأولى، وكان من أهمها شن حرب وقائية في أي مكان في العالم يهدد مصالح الولايات المتحدة وأمنها. وبالفعل بدأت الولايات المتحدة أول حربها على الإرهاب باحتلالها لأفغانستان 2001، وغزوها للعراق 2003 وطورت من رؤيتها الاستراتيجية الجديدة والتي عرفت "بإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي"، كما أكدت على ضرورة الانتقال من سياسة الردع والاحتواء إلى الحرب الوقائية في التعامل مع الإرهاب<sup>35</sup>.

وفى إطار هذه الإستراتيجية فرضت الولايات المتحدة على العالم مفهومها الخاص للإرهاب ووصفت أي معارضة داخلية أو خارجية بأنها إرهاب، غير أن مفهومها للإرهاب لم يشمل إرهاب الدولة الذي يمارس في العديد من مناطق في العالم مثل إسرائيل وما تقوم به من أعمال إرهابية في حق الشعب الفلسطيني فلم تذكر الولايات المتحدة هذا النوع من الإرهاب بل تعتبر أن ما تقوم به فلسطين من أعمال المقاومة المشروعة ضد إسرائيل هي أعمال إرهابية وأن ما تقوم به إسرائيل من أعمال إرهابية ضد الشعب الفلسطيني سياسة دفاعية وهنا تظهر ازدواجية المعايير للولايات المتحدة في مواقفها وسياساتها اتجاه المسائل الإقليمية والدولية.

<sup>34</sup> Alex P. Schmid, Garry F. HINDLE. After the War on Terror Regional an Multilateral Perspectives on Counter- Terrorism Strategy. London: RUSI: Royal United Services Institute, 2009, P5.

<sup>35</sup> عفاف محمد اسماعيل المليحي، إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الإرهاب : دراسة حالة "داعش في عهد أوباما " 2008-

<https://democraticac.de/?p=52522>، 2016

## خاتمة:

مكافحة الإرهاب مثل مكافحة آفة المخدرات ، كلاهما يستدعي المعالجة الشاملة لا الجزئية لأسبابهما ونتائجهما<sup>36</sup> ، دون التركيز على الحل الأمني، وإنما تتم بالدرجة الأولى بالاعتناء بالإنسان، ثم تحقيق التنمية الشاملة التي تضع حدا للفقر والهجرة غير الشرعية، والتي أثبتتها تجارب عدة كتجربة الجزائر التي أكدت أن الحلول الأمنية ليست كافية لوضع حد لظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي ، إنما بتعاون دول هذه المنطقة ووضع إستراتيجية تنموية شاملة<sup>37</sup>.

غير أن الدول الأوروبية والغربية على وجه العموم تتناسى أن سياساتها وممارساتها هي المسؤولة بشكل أو بآخر عن ظهور الحركات السلفية الجهادية في شمال إفريقيا سواء بشكل مباشر من خلال أجهزة الاستخبارات الغربية التي تبنت ودعمت مثل هذه الحركات في مواجهة الاتحاد السوفيتي سابقا أو بشكل غير مباشر وذلك عندما تكونت الكثير من هذه الحركات كرد فعل لسياسات الدول الغربية إزاء دول وشعوب العالم الإسلامي<sup>38</sup>.

لا يخفى على أحد منا أن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على أمنها القومي تبيح كافة الوسائل والآليات من بينها خلق "عدو وهمي" يكون مبررا لكل سياساتها إزاء الدول التي تشكل خطرا عليها، خصوصا في ظل ترويج لأفكار صامويل هنتغتون (Samuel Huntington) من خلال "صدام الحضارات" والذي يؤكد أن الإسلام يشكل تهديدا للحضارة الغربية.

غير أن هذه الأفكار تتسم بالعمومية والشكلية فالإسلام هو دين التسامح والسلام، والدليل على ذلك أنه وردت كلمة "حرب" مرة واحدة في القرآن الكريم أما كلمة "سلم وأمن" فقد فاقت 60 مفردة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يجب أن نقر أن الإسلام عندما يتحول إلى مجرد أيدولوجية يقود إلى ممارسة

<sup>36</sup> بوزيد عمار، الساحل الإفريقي في عين الإعصار، مجلة الجيش: الجزائر: المركز الوطني للمنشورات العسكرية، ع 561، 2010، ص 30.

<sup>37</sup> عبد الوهاب بن خليف، التهديدات الأمنية في شمال إفريقيا والساحل الإفريقي، التحديات والحلول، السياسية الإقليمية للجزائر: أعمال الملتقى الوطني السادس المنظمة من طرف مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية بالتعاون مع صحيفة المسار العربي ، يومي 12 و 13 مارس 2014، ص 184.

<sup>38</sup> أيمن شبانة، الساحل الإفريقي وتحديات السلفية الجهادية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ع 198، 2014، ص 113.

أشكال الإرهاب المادي والمعنوي لاعتبار واحد وحيد ، وهو توظيف الدين الإسلامي لخدمة مصالح ما<sup>39</sup> وهذا هو جوهر السياسة الغربية تجاه الدول الإسلامية.

فالدول الغربية مهما حاولت تبرير تدخلاتها في الدول العربية إلا أن غايتها واحدة وهي الهيمنة على مناطق النفط، وضمان أمن شركات الغاز و البترول، ومصالحها الاقتصادية وإن كان ذلك على حساب تفكك الدولة وتقسيم الشعوب كما فعلت مع السودان وليبيا.

الملاحظ أن السياسة الأوربية في معالجتها لموضوع الإرهاب عبر جل سياساتها الموجهة لمنطقة المغرب العربي لم تخرج عن دائرة السياسة الغربية التي تتأثر بشكل كبير بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي ضربت الشرعية الدولية والقوانين الأممية عرض الحائط وبمباركة أوربية (بريطانيا) في احتلالها للعراق باعتباره دولة راعية للإرهاب وتمتلك أسلحة الدمار الشامل.

إذ تقر بعض الدراسات أن أكثر القواعد العسكرية للولايات المتحدة في الوطن العربي موجودة في العراق بعد غزوه حيث تشمل على 12 معسكرا و 3 قواعد عاملة متقدمة<sup>40</sup>، وهو الأمر الذي رفضته الجزائر في جعل أراضيها قاعدة عسكرية لقيادة للدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

أما الإرهاب في المنطقة الأورومغاربية فلم يكن سوى استمرارا للتصور الغربي لهذه الظاهرة، دون الأخذ بعين الاعتبار تصور أصحاب المنطقة له، ونلمح هذا من خلال آليات مكافحته المقترحة في شمال إفريقيا فالأولى تتمثل في التدخل الأجنبي عبر مبادرة الأفريكوم<sup>41</sup>، والثانية في التعاون المغاربي الإفريقي<sup>42</sup>، ليتواصل بذلك الاعتقاد أن منطقة المغرب العربي تشكل بؤرة من بؤر النشاط الإرهاب.

<sup>39</sup> محمد الحنفي، الإسلام الارهاب... أي علاقة؟، الحوار المتمدن، تاريخ دخول الموقع: 11 سبتمبر 2017. على الرابط التالي

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=16966,803,2004>

<sup>40</sup> طلعت أحمد مسلم، القواعد العسكرية الأجنبية في الوطن العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 9.

<sup>41</sup> تأسست عام 2007، تشمل مهام "أفريكوم" جميع دول القارة، باستثناء مصر، التي بقيت ضمن اختصاصات القيادة الأميركية الوسطى، التي تتخذ من الخليج مقرا لها ، كانت المسؤولية عن مشاركة القوات الأميركية في مهام داخل إفريقيا موزعة على ثلاث قيادات عسكرية، هي: القيادة الأوروبية والقيادة الوسطى وقيادة المحيط الهادئ.

<sup>42</sup> فيكيري شهرزاد، التحديات العابرة للحدود وأثرها على الأمن الإقليمي بشمال إفريقيا بعد ثورات الربيع العربي ( الإرهاب والاتجار بالبشر)، السياسية الإقليمية للجزائر: أعمال الملتقى الوطني السادس المنظمة من طرف مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية بالتعاون مع صحيفة المسار العربي ، يومي 12 و 13 مارس 2014، ص 158.